

(دعوة للتفكير)

مائة عام من التحولات الاستراتيجية في مصر منذ ثورة ١٩١٩: الخبرة والعبرة والفكرة

- الفكرة القرنية: القرن وحدة تحليل الأمة والأجيال والأقطار والتحولات الاستراتيجية
- ثورة ١٩ نفسها
- ما بين ثورة ١٩ وثورة ٥٢:
- ما بين ثورة ٥٢ والانفتاح والسلام مع إسرائيل: عبد الناصر والسادات
- الطريق إلى ثورة ٢٠١١: نقد عصر مبارك.

القرن جيل كبير في التاريخ البشري، وثلاثة أجيال صغيرة وفق تقديرات بعض المؤرخين، وهي أجيال من القدر الإلهي والكسب البشري، ومن السعي والوعي، ومن التعاون والصراع والتدافع، والأهم أنها أجيال من التغير والتغيير والتراكم والتحولات الكبيرة متعددة الاتجاهات، بعضها يأتي بمجديد وبعضها يتراجع إلى قديم، وبعضها يمضي بنظامية وبعضها بغير سبل منتظمة، وبعضها حسن وبعضها سيء: (وَقَطَعْنَا فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا مِّنْهُمْ الصَّالِحِينَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَّوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ {١٦٨/٧}) فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلَهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ الْأُخْرَىٰ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ {١٦٩/٧}) وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ {١٧٠/٧})-الأعراف.

و"الأمة" هي مستوى التحليل والعناية الأساس في مدرسة المنظور الحضاري؛ الأمم عبر العالم وفي قلبها أمة الإسلام والمسلمين؛ الأمر الذي يؤكد إصداره "أمتي في العالم" شبه الدورية. والقرن أمة زمنية (القرآن يعبر عن المدة الزمنية بالأمة في غير ما آية)، والأمة قرن من الوقائع والتحولات؛ ومن ثم كان من المناسب جداً أن يحرص مركز الحضارة على متابعة الأمة في قرن (قام المركز بعمل موسوعي كبير صدر في ستة أجزاء بعنوان الأمة في قرن-عدد خاص من أمتي في العالم، بمناسبة انتهاء القرن العشرين)، كما اعتنت دراسات المنظور الحضاري عامة ب"الذاكرة الحضارية والتاريخية" للقضايا الكبرى؛ كالمشروع الحضاري الإسلامي، والعدوان على الأمة وجهود وحركات المقاومة. ولا يلزم أن يكون النظر والتناول لأقطار الأمة برمتها فقد يتم التركيز على منطقة -كالمنطقة العربية أو البلقان أو آسيا الوسطى أو أفريقيا المسلمة أو الشرق الإسلامي- أو على قطر من الأقطار.

وهذا العام يمضي قرن كامل على قيام ثورة ١٩١٩ في مصر والتي كانت نقطة فارقة في تاريخنا الحديث؛ بل أثرت على مجريات الأمور حولنا في أمتنا العربية حيث أعقبتها ثورة العشرين في العراق وثورة الريف المغربي وثورة سوريا الكبرى، ربما على غرار الربيع العربي الذي هب منذ ثماني سنين. إن كثيراً من أوضاع المنطقة -وفي قلبها مصر- وتحولاتها السياسية والاجتماعية والفكرية يمكن التأريخ لها بهذه الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى؛ حيث بدأت رحلة استقلال الأقطار العربية، ومراجعة دوائر الانتماء والهوية، واندلاع صراع المرجعيات الفكرية والثقافية والحضارية، وغرس بذور النظم السياسية الوطنية، وتسارعت عمليات التحول في التكوينات

الاجتماعية والاقتصادية الموروثة باتجاه مزيد من الازدواجية والثنائيات المتصارعة التي شملت حياتنا وتفاقت في نهايات القرن العشرين وإلى اليوم.

في مصر اندلعت ثورة ١٩١٩ شعبية، سياسية، وطنية، شاملة لجموع الشعب وأطيافه المختلفة: الدينية (مسلمون ومسيحيون)، والإقليمية (الحضر والريف)، والمهنية (الأفندية والموظفون الحكوميون والمهنيون والحرفيون والعمال والفلاحون والطلاب..)، والرجال والنساء والأطفال والشيوخ.. ما عبر عن الثورة على الذات المتفرقة نحو ناظم اجتماعي جديد هو مطلب الحرية والاستقلال. رفعت الثورة شعار الاستقلال التام وحصلت على استقلال منقوص، ورفعت أسماء نخبة لم تلبث أن تحول بعضها إلى مستبدين وطغاة وموالين للقصر أو الإنجليز (محمد محمود وإسماعيل صدقي)، واختفى من الصدارة جنود أصلاء حملوا عبء نجاحها (عبد الرحمن فهمي، يوسف الجندي..)، لكنها في النهاية أفرزت مدخلا جديدا في تاريخ مصر لا يزال يؤثر في حقبنا التي نحيها في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

لقد كانت صدارة الوطنية العلمانية هي أبرز مستجدات هذه الثورة؛ حيث دفعت إلى قمة الحركة الوطنية نخبة وطنية غير مبالية بموقع الإسلام من التفاعل السياسي الداخلي أو الخارجي؛ الأمر الذي لم يكن حاصلًا من قبل أيام مصطفى كامل (ت: ١٩٠٨) ومحمد فريد (ت: نوفمبر ١٩١٩). ومن ثم جاءت التطورات التالية لتنتقل الإسلام من الهوية الراضخة والمرجعية الشاملة إلى قضية تثار بصدها الاختلافات بين رؤى جديدة موصولة بالاستشراق والتغريب وأخرى معهودة موصولة بالدفاع والمحافظة على الذات. فعلى ضفاف القضية الوطنية اندلعت قضايا الخلافة (سقطت الخلافة الإسلامية العثمانية ١٩٢٤)، والتراث واللغة، والإسلام وكل من: العلم الحديث، المدنية الأوروبية، التطور (بالمعنى الدارويني)، حرية المرأة، الاشتراكية.

التحول الكبير التالي لثورة ١٩١٩ تمثل في افتتاح حياة سياسية ديمقراطية (سميت ليبرالية) مقيدة بحضور الإنجليز وسلطات القصر، لكنها كانت جديدة على مصر في مظاهر: رئاسة الوزارة الوفدية المنتخبة ذات الشعبية، دور مجلس النواب، التنافس الحزبي، الصحافة السياسية المتطورة، دخول وسائل الإعلام والثقافة والفنون الحديثة وتداخلها مع الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثم تحولات أكثر أثرا لكنها لم تحظ بالعناية والشهرة الكافيتين: تحولات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها: التشريع والقضاء وخاصة ما يتعلق بالمرجعية الإسلامية، وتحولات الطرق الصوفية، والأوقاف الأهلية والخيرية، والطوائف الصناعية والنقابات، والتعليم الذي ازدوج من عهد محمد علي ثم تشرذم وتعرضت فلسفته الحاكمة وسياساته السائدة إلى صراع مجتمعي مفتت، وبرز المؤسسات الثقافية والفنية والإعلامية الجديدة ذات التوجهات التغريبية، وفي المقابل شهدت هذه الحقبة تجدد حركة إسلامية جديدة: دعوية واجتماعية خيرية وثقافية وسياسية.

ولقد آلت هذه التداخيات للثورة إلى: فساد الحياة السياسية وتمهاتها، واشتداد الصراع الثقافي خاصة حول الإسلام وحضارته ومكانه من مصر الحديثة، وتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سيما مع فساد الإقطاع وبخس الفقراء حقوقهم، وتحول الديمقراطية إلى ألعوبة بيد الإنجليز والقصر وأحزابهما.. فكانت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي تحولت إلى ثورة رفعت شعار الوطنية ونحت مطلب الديمقراطية جانبا، وواصلت صراعا من نوع جديد مع ما أصبح يعرف بالحركة الإسلامية فكرا وممارسة. وقد رفعت راية الهوية القومية العربية لكنها ذهبت بها إلى صراعات بينية ثم هزيمة منكرة كسرت الناصرية وأحلت محلها نظام السادات الذي حرف المطلب الوطني والقومي إلى الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب بقيادته الأمريكية ورعايته للكيان الصهيوني.

مرحلة ثانية من تاريخ مصر الحديث كانت لها خبرتها وعبرتها، وتداعياتها التي لا تزال كثير منها حاضرة ومؤثرة فينا إلى اليوم.

أحدثت ثورة يوليو آثارا مهمة يمكن الإشارة إلى بعضها في: تكريس الوجود العسكري في الحكم حتى اليوم لمدة تربو عن الستين عاما لم يقطعها سوى ثورة ٢٠١١ بحكم مدني مؤقت لم يجاوز العام، وتكريس فكرة الوطنية المستبدة. لا يمكن إنكار أن نظام يوليو لاسيما في العهد الناصري قد حقق إنجازات اقتصادية واجتماعية في الداخل وقاد سياسة خارجية وطنية وإقليمية جيدة، لكن غياب الديمقراطية، واستشراء الصراع الأيديولوجي، أودى بتلك الإنجازات وجعلها هشّة قابلة للإطاحة بما مرة واحدة؛ سواء على يد النظام التالي له أو بفعل خارجي.

ويعتبر نظام السادات تغيرا كبيرا في التوجه السياسي لنظام الحكم مقارنة بعبد الناصر، ويعتبر نظام حسني مبارك امتدادا لنظام السادات؛ أي إن مصر شهدت توجيهها لوجهة جديدة منذ ما بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، وحتى ثورة يناير ٢٠١١. إن مفتاح هذه الفترة هي الانتقال الأيديولوجي إلى الغرب سياسيا واقتصاديا باسم "الانفتاح" التي أشبهت سياسة الباب المفتوح التي انتهجها الخديو إسماعيل قبلها بقرن كامل، فضلا عن التحول الكبير للسلام مع إسرائيل.

ومع استمرار وتجدد وتصاعد السياسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التغريبية خاصة بفعل نخبة موصولة بنظام الحكم، انحارت الإنجازات الوطنية التنموية للعهد السابق ودخلت مصر في معضلات اجتماعية، شديدة التركيب وسعت الفجوة بين المجتمع والدولة خاصة في عهد حسني مبارك، ومع استشراء الفساد السياسي والإداري والاقتصادي آل الأمر إلى تفكيك كيان الدولة نفسها، وفقدان الكثير من دورها ومواردها؛ الأمر الذي فاقمته سياسات الخصخصة للقطاع العام ثم الاستسلام لإملاءات العولمة.

لقد آلت الأمور بمصر إلى مجموعة مهمة من المتغيرات:

- تراجع القضية الوطنية والقومية.
- التلاعب بقضية الديمقراطية في ظل ديمقراطية مقيدة ومزيفة لمدة أربعة عقود.
- الفشل في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة في المجالات المختلفة؛ لاسيما الصناعة والزراعة.
- تفكك بني المجتمع الأساسية وصولا إلى الأسرة وتحول مسألة بنائها والحفاظ عليها إلى أزمة بنيوية.
- التأزم الاجتماعي بالمشكلات المستدامة: السكن، العمل، التعليم والصحة وتردي الدخل.. وسيادة البطالة والأمية والفقر.
- تراجع المكانة الإقليمية والدولية لمصر بعد صعودها، وتجدد وشائج التبعية والقيود من الخارج الأشبه بالعودة للاحتلال الناعم.
- استمرار أمننة السياسات الداخلية وترسخ الدور الأمني والعسكري في الحياة المدنية.
- تحولات واقع الانتماء والهوية في مصر ما بين شرذمة وتداخل وتعقيد وضعف.

وهكذا مر على مصر قرن من التحولات الجديرة بالمراجعة والمناقشة، لتجديد الوعي بمهامها من جهة، وإنعام النظر في العوامل التي اكتنفتها، والأسباب الأساسية لتراجع مصر وتردي أوضاعها على ما آل إليه هذا القرن منذ ثورة ١٩١٩. لا شك أن لمثل هذه الخبرة عبراتها في فهم مجريات اللحظة التاريخية التي نجاها، والتي ينبغي أن تتخلق منها الفكرة العملية عن مواجهة اللحظة والإعداد للمستقبل.

هذا ما نتغياه من سلسلة فصلية قضايا ونظرات عبر العام ٢٠١٩، عبر أعداد أربعة نخصص أولها لثورة ١٩١٩ باعتبارها افتتاحية قرن التحولات هذا، ونعقبها بمراجعة تحولات الفترات الثلاث: ما بين الثورتين، العهد الناصري، السادات، ومبارك؛ وصولاً إلى الربيع العربي الذي لم يكتمل، وارتد إلى استكمال قرن من التراجع. ويتم تناول أهم التحولات التي شغلت هذا القرن على مستويين أساسيين: مستوى القضايا الكبرى؛ مثل قضية الاستقلال، والتنمية، والديمقراطية، والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ومستوى البنى والتكوينات والمؤسسات الاجتماعية وتحولاتها: التشريع، القضاء، الوقف، التعليم، العمل الأهلي، النقابات، الأحزاب السياسية، الحركة الطلابية، الدعوة الإسلامية، العمل الثقافي، الأنشطة الإنتاجية كالزراعة والصناعة.